من حيث حمل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع يحمل اي يحمل على المستثنى منه لا على اللفظ عملا
بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول
على محل احد لا على اللفظ عملا ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا
لا منصوب على اللفظ وقوله لا يعبأ به يبين في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها وهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد على الصفة
غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد صار الكلام

الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي
ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما
جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان
فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من
تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا الا شيء ولو حمل المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران
لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا
حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته
حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين
في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات

Copyright © King Saud University